

Distr.: General
15 June 2022
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف



الاجتماع الثاني والثلاثون

نيويورك، 13-17 حزيران/يونيه 2022

البند 11 (ج) من جدول الأعمال

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بميزانية المحكمة

الدولية لقانون البحار: مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة

الدولية لقانون البحار لفترة الميزانية 2023-2024

قرارات بشأن مسائل متعلقة بميزانية المحكمة الدولية لقانون البحار للفترة 2024-2023

إن اجتماع الدول الأطراف،

وقد نظر في مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة الميزانية

2023-2024⁽¹⁾،

1 - **يوافق** على مبلغ 23 443 900 يورو كميزانية للمحكمة للفترة 2023-2024، استناداً

إلى المرفق الأول لمشروع الميزانية المقترحة للمحكمة، وفي ضوء الانخفاض البالغ 52 600 يورو في إطار

بند الميزانية المسمى "المعاشات التقاعدية قيد الدفع"، على نحو ما ذكرته رئيسة قلم المحكمة في تقريرها

المقدم إلى الاجتماع؛

2 - **يقرر**، عملاً بالمادة 5-3 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الدولية لقانون

البحار⁽²⁾، أن تُحدد اشتراكات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لكل سنة من فترة

السنتين 2023-2024 على أساس نصف الاعتمادات التي أقرها اجتماع الدول الأطراف لتلك الفترة؛

(1) SPLOS/32/5.

(2) SPLOS/120.



- 3 - **يحيط علماً مع الارتياح** بالنتقرير المتصل بالمسائل المتعلقة بميزانية الفترة المالية 2021⁽³⁾، ويشير، استناداً إلى ذلك التقرير، إلى أن الفائض النقدي للفترة المالية 2019-2020 يبلغ 384 387 يورو، وأن ذلك المبلغ سيعاد ويُخصم من اشتراكات الدول الأطراف لعام 2023، وفقاً للمادة 4-5 من النظام المالي، وأنه في هذا الصدد، يوجه انتباه الدول الأطراف إلى ضرورة سداد اشتراكاتها بالكامل وفي حينها؛
- 4 - **يشجع** رئيسة قلم المحكمة على مواصلة إدارة الأموال على نحو يتسم بالحيطة والكفاءة، بغية تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المالية للمحكمة؛
- 5 - **يأين** للمحكمة بأن تنتقل الأموال بين أبواب الاعتمادات، عملاً بالمادة 4-6، بالقدر اللازم لتغطية النفقات الزائدة، في حالة عدم تمكن المحكمة من تغطية النفقات المعتمدة للفترة 2021-2022 من الاعتمادات المرصودة لبنود معينة من الميزانية؛
- 6 - **يقرر** أن تموّل جميع الدول الأطراف ميزانية المحكمة للفترة 2023-2024، وذلك دون الإخلال بتطبيق أحكام المادة 19 من المرفق السادس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽⁴⁾ فيما يتعلق بمساهمة السلطة الدولية لقاع البحار في الميزانيات المقبلة للمحكمة، مع مراعاة أن الاتحاد الأوروبي أشار إلى أن مساهمته المتفق عليها في ميزانية المحكمة ستبلغ 107 000 يورو عن كل سنة؛
- 7 - **يقرر أيضاً** أن يُستخدم في تحديد معدل الأنصبة المقررة للدول الأطراف لأغراض تمويل ميزانية المحكمة للفترة 2023-2024 معدلٌ أدنى قدره 0,01 في المائة ومعدلٌ أقصى قدره 22 في المائة.

(3) SPLOS/32/3.

(4) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1833, No. 31363.